



مخطوطة

شرح سمت الوصول إلى علم الأصول

المؤلف

حسن بن طورخان بن داود (الأقحصاري)

المقدمة في تعصر التعريفات	فاصوله الكتاب والستة والاجماع والقياس	الباب الاول في الاصول وهي اربعة
٥	٥	٧
الاصل الاول الكتاب	واقسامها اربعة	القسم الاول في وجوه النظم وهي اربعة الخ والعام والمشارك والمأول
٧	٧	٧
اما الخاص	واما العام	واما المشترك
٧	١٧	١٩
واما المأول	القسم الثاني في وجوه بيان بذلك النظم وهي اربعة الظاهر والنص المفسر المحكم	اما الظاهر
١٩	٢٠	٢٠
واما النص	واما المفسر	واما المحكم
٢٠	٢٠	٢١

واربع اخرى تقابلها الحق والمشكل والمجمل والمتشابه	اما الخفي	واما المشكل
٢١	٢١	٢٢
واما المجمل	واما المتشابه	القسم الثالث في وجوه استعمال ذلك النظم وهي اربعة الحقيقة والمجاز والصريح والكناية
٢٢	٢٢	٢٣
اما الحقيقة	واما المجاز	واما الصريح
٢٣	٢٣	٢٥
واما الكناية	القسم الرابع في وجوه الوقوف على احكام النظم وهي اربعة	الاول الاستدال بعبارة النص
٢٥	٢٦	٢٦
الثاني الاستدال باشارته	الثالث الثابت بدلائل النص	الرابع الثابت باقتضائه
٢٦	٢٧	٢٨
فصل التخصيص على الشيء باسمه الدال على ذاته	والمطلق لا يحمل على المقيد فالحكمين	الاصل الثاني في بيان ما روي من قول لا فعل وحالا وهي ثلثة انواع
٢٩	٣٠	٣٠

لشور متعلق بقوله تسوي عطف على قوله تحريم وتهذيبه
 اي تقيحه بزيادة التوضيح والتلويح في اشارة اللطيفة لا
 يخفي ما في التعبير من لطف انه ان تصور بيننا عني هي المتاع
 والمراد قلة الرسوخ في العلم كان يمنع عن الاقدام وعدم
 استطاعتي بتبطل التنبيط التبعي يقال شبطه عن الامر شغله
 عنه ويدفعني عن الانتصاب في هذا المقام فبعد الاستحارة
 هي طلب الخير بالادعية الماثورة من الله لهم استقراءه من شاء
 اي المشورة لقوله عليه السلام المستشير معان وقيل من بدء
 بالاستحارة وثني بالاشارة حقيق ان لا يضل رأيه مع اول
 الابواب من العلماء الراغبين والفضلاء الكاملين الت
 متناهي اي قويا يتضمن ما لا بد منه مما فيه اي في المنار
 من القواعد جمع قاعدة وهي حكم كلي ينطبق على جزئية تست
 اي ترتب والترصيف في الاصل عقد المجارة بعضها البعض
 للاحكام مختصا رصينا اي محكما يشتمل على ما يحتاج اليه من
 الامثلة وهي الجزئيات التي تذكر لا يوضح القواعد وايضا لها
 الى فهم المستفيد والفوائد جمع فائدة وهي ما استفدت من علم
 او مال وافدته مورد خالين فاعل الفت فيه رؤس مسائل
 الاصول بغير تحليل اي غير ايراد الادلة لاثبات المسائل
 وزينة مباحث الحصول اي المباحث الخاصة ايراد الاسئلة
 والاجوبة بالاطول اي زيادة تفصيل طلبا لتسهيل فهمه في
 المبتدين في هذا الفن وروما اي طلبا لتيسير فهمه للمستقلين

اي المستفيدين وهذا اي الشروع في التحرير وقع في راس السنة
 السنوية اي الرفيعة اي في اولها وهو محرم الحرام ووقع الانتهاء
 بعناية الله الملك العالم بعد ثلثة اشهر في سفر الحج في ثلثة السنة
 التي هي من اس الف اي آخر الالف من الهجرة النبوية وتسمت
 الوصول الى علم الاصول لانه سببا للوصول اليه كالطريق الموصل
 الى المطلوب واسأل الله تعالى ان ينفع به اي بهذا المختص ينفع
 باصكه اي المنار ويجعله خالصا لوجهه اي لرضاه من فضله
 وكرمه انه ولي الاجابة والقبول ومعطى كل سؤال وسأل في هذا
 المختص مرتب على مقدمة وبابين وخاتمة المعادة مأخوذة من
 مقدمة المجلس للجماعة المقدمة منه من قدم بمعنى تقدم فمقدمة
 العلم ما يتوقف عليه مسائله كمعرفة حده وغايته وموضوعه و
 مقدمة الكتاب هي طائفة وكلامه قدمت امام المقصود و
 لا تباط له بها واستفاد بها فيه سواء توقف عليها اوله وبقيل
 المقدمة ما يتوقف عليها المقصود والخاتمة ما لا يتوقف عليه في
 بعض الترميزات المهمة في هذا الفن اعلم ان الاحكام الشرعية منها
 ما يتعلق بالاعتقادات ويسمى اصولية واعتقادية ومنها ما يتعلق
 بكيفية العمل ويسمى فعية وعملية فسموا ما يفيد معرفة الاحكام
 العملية عا دلتها التفصيلية بالفقه وما يفيد معرفة احوال الادلة
 اجمالا في افادتها الاحكام باصول الفقه فاجتمعوا في تعريفه
 اولا فقال الاصل اي المقصود في هذا الفن ما ينبغي عليه من
 فالابناء شامل للابناء الحقيقي وهو ظاهر والابناء العقلي

قال لا اداء دون المؤدي لأن ما يختلف باختلاف الوقت هو
صفة الاداء لانفس الهيئة ولذا خصه بالذكر وأن علم شرطية
من ظرفية في هذا المحل سبباً للوجوب أي لوجوب المؤدي قبله
والسبب في الحقيقة ترادف النعم لوجوب الشكر بالعبادة وهي
انما تحصل في الاوقات فجعل الاوقات سبباً مجازاً. ثم أعلم أن
ههنا وجوباً ووجوباً داء ووجوداً داء وكل منهما سبب
حقيقي وسبب ظاهري فالوجوب سببه الحقيقي الإيجاب
القديم لله تعالى وذلك عيب عنا فجعل سببه الظاهر الوقت
تيسيراً علينا ووجوباً الاداء سببه الحقيقي تعلق الطاب
بالفعل وسببه الظاهري هو اللفظ الدال على ذلك ووجود
الاداء سببه الحقيقي خلقه الله تعالى وأرادته وسببه الظاهري
استطاعة العبد أي قدرته المستجمعة بشرائط التأثير في لا
تكون الامنع المفعول لصاوة الوقفية فالجزء من الوقت شرط لادائها
ومطلق الوقت ظرف لها وكل الوقت سبب لوجوبها ان فاتت عنها
والا فالجزء المقارن للاداء وطاصله ان السببية تنتقل من جزء
الجزء الى اخر الوقت. فإذا انفصل الاداء بالجزء الاخر فمر السببية
وإذا لم يتصل ينتقل الى الكل فيكون سبباً للقضاء. لان السببية في
الحقيقة كل الوقت لكن عدل عنه الى البعض للضرورة فاذا انتقل
خاد الى الاصل ولذلك لا ينادي عصر لا مس في الوقت المناقص الذي
يتغير فيه قرص الشمس من عصر يومه لان النقص لا ينادي غير الكل
فوجب القضاء بصفة الكمال بخلاف عصر يومه فانه جازي في الوقت

النافع لأنه شرع في الجزاء الاخير تعين السببية فوجب في الدمة
نافعاً للنقصان في الجزاء فينادي بصفة النقصان وفرض حكم أي ومن
حكم هذا النوع الذي جعل الوقت ظرفاً له اشراطية التعيين أي
تعيين فرض الوقت لأنه ليس فيه غير ولا يستقط أي التعيين
بضيق الوقت أي اذا ضاق الوقت بحيث لا يسع فيه غير الوقت
لا يستقط التعيين بالنية وفيه وقع عن يدهم ان الحكم ينبغي بانقضاء
السبب فان سبب التعيين بها توسعة الوقت فاذا زالت بالضيق
ينبغي ان يسقط التعيين فأجاب بانه لا يسقط لان الحكم لا يرد
بروال سبب كالنجوى في الطواف مثلاً فان سببه كان يحمل المتركي
على الضعف وقد زال وبقي حكمه الى الان ولا يتعين بعضه أي بعض
الاوقات بحيث لا يجوز الاداء قبله او بعد بتعيين العبد قولا أو
نية كان يقول عنيت هذا الجزء للنية أو نوي ذلك بل يجوز
بعد وقبله الا بالاداء يتعين بعضه أي بانقضاء الاداء. لأن
التعيين وضع الاسباب وليس للعقد ذلك وانما له الاختيار في
تعيينه فعلاً بان يؤدي في أي جزء يريد كما ان الحادث في العبد له
الاختيار من الكفارة احداً الامور الثلاثة من الاعتاق والكس والاعطاء
وكوعين احدها لا يتعين بل له ان يفعل الآخر والثاني ان يكون أي
الوقت متعيناً له أي مقداراً لذلك الواجب بحيث لا يسع فيه
غيره وسبب الوجوب كصوم رمضان دليل سببية اضافية اليه
لأنه حادث به وقد يضاف الشيء الى شرطه مجاز الوجود للمك عند
وهو شرط لادائه ايضاً لانه لم يذكره. لأنه ظرف في كونه موقفاً

شرعي وقد يكون فردا اي غير مركب كحالة تحريم النساء وهو الجنس
 واحد أو الكيل واحد أو الوزن واحد وقد يكون عددا
 اي مركبا كالقدر مع الجنس في تحريم التفاضل ثم يجوز ان يكون
 ذلك الوصف في النص وغيره اذا كان ذلك الغير ثابتا به
 ودليل كون الوصف علة وعدالة كونه موافقا للعلل المتقولة
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وغير المستلزم بوضوح
 في جنس الحكم المعلق به قبل القياس وحكمه اي ان الثابت به
 تعدد حكم النص اي مثل حكم النص في ما لا ينفق فيه ليشتهر
 اي ليشتهر مثل حكم النص في محل لا ينفق فيه بغايبا من هذا
 يشعر بان القياس ليس ينطبق في الاصل واذا كان قطعيا فيعارض
 كان يكون بعلته منصوصة وهو القياس اما جلي وهو ما ليس
 بعلته فيهم كقياس الارز ونحوه على الخنطة في هذا التفاضل
 بعلته القدر للجنس والماضي وهو ما يكون منسوخا عنه كحائنه
 طهارة سور سباع الطير فان القياس الجلي يقتضي نجاسة
 لان لحم سباع كسور سباع البهائم ففي القياس الجلي ظاهر
 لان سباع البهائم ليست بنجسة العين ونجاسة سورها
 باعتبار انها تأكل اكلها فيضبط لعائنها النجس بالماء ولما
 سباع الطير فتأخذ بمنقارها وهو عظم وهو ليس بنجس
 فليست فقطم الجلاوي ويسمى اي القياس الجلي استحسانا
 هو في اللغة عد الشيء واعتقاده حسنا وفي الاصطلاح
 اسم لدليل الادلة المذمومة بفاراض القياس الجلي وعمله اذا

قوي اثره كما ينبغي وسموه بذلك لانه في الغالب يكون اقوى من الجلي
 فيكون مستحسننا لانه الاستحسان يعني هذا الاسم ليس
 مخصوصا بالقياس الجلي بل هو اسم القياس الجلي حيث يطلق
 عليه وعلى غيره فان كل قياس جلي استحسانا بغيره كسلي اي
 ليس كل استحسان قياسا حقيقيا فان الاستحسان كما يطلق
 على القياس الجلي قد يطلق ايضا على ما ثبت بالاثار
 الاجماع والضرورة كالسليم مثال لما ثبت بالاثار وهو
 قوله عليه السلام فاسلم منكم فليسلم في كل معلوم الحد
 فالقياس الجلي يا بني جواز لعدم المعقود عليه عند العقد
 لكن ترك بالنص المذكور والاستحسان مثال لما ثبت
 بالاجماع فيما فيه تعامل الناس مثل ان يأمر انسانا ان يخذله
 خفا بكذا ويبتن صفة ومقدار ولم يذكر اجلا فالقياس
 يقتضي ان لا يجوز لانه بيع معدوم لكن استحسانا تركه
 بالاجماع لتعامل الناس وقطعية الاثر في كل الجاهل والادار
 مثال لما ثبت بالضرورة فان القياس يقتضي عدم تضررها
 اذا نجست لانه لا يمكن صب الماء عليها حتى تظهر لكن
 تركوا العمل بالقياس لضرورة عامة الناس وفي الغالب
 اذا ذكر الاستحسان وليستعمل براديه القياس الجلي هو
 اي القياس الجلي اذا قوي اثره اي اثر الباطن كما في سور سباع
 الطير فانه يخص القياس على سور البهائم وهذا معنى الاثر
 وفي الاستحسان ظاهر لان نجاسة السبع ليست لعينه كحائنه

بدليل جواز الاستفاء بطلان. وهذا الاستحسان قوي أشد
 الباطن فيخرج ويقتضي على القياس لأن الاعتبار بالاثرا الأبري
 لذات الدنيا ظاهراً والعقبي باطنة. فخرج العقبي لقوة اثرها من حيث
 الدوام والصفاء على الدنيا الضعفا اثرها من حيث الكدورة والفساد
 وأما اذا ظهر اثره وخفي فسادها كما اذا تلاوة السجدة في صلواته
 ففي القياس يجوز ان يؤدى سجدة الدأوة بالركوع ناويانية اذاهما
 لأن الركوع والسجدة متشابهان في معنى الخضوع. وهذا اطلق
 الركوع على السجدة في قوله تعالى وخرركما سجداً فان الخور
 وهو السقوط موجود في السجدة دون الركوع فهذا قياس ظاهر
 وفي الاستحسان لا يجوز اذاهما لان امرنا بالسجدة والركوع غير
 حقيقة الأبري ان الركوع في الصلاة لا ينبغى السجدة فيها فلو ان
 لا ينبغى سجدة الدأوة كان أولى. وهذا اثر الظاهر لأن المأمور
 لا يتأدى بغيره. فيفسد وجه القياس لكنه أولى بالعمل بسبب
 قوة اثر الباطن لأن السجدة عند الدأوة لم تشترق قرينة مقصورة
 ولذا لم يقع نذر. وأما المقصود به التواضع والركوع في التلاوة
 يعمل ما هو المقصود من السجدة فيها عبارة كالسجدة فيسقط عنه الجود
 بخلاف الصلاة حيث لا يجوز اقامة الركوع مقامه لأن كل واحد
 مقصود بنفسه فالقياس يقدم عليه لأن الاثر الحقيقي القوي
 للقياس وهو حصول المقصود بالركوع مع الفساد الظاهر وهو
 اعتبار نفس الشبهة والعمل بالمجاز عند الحقيقة أولى من اثار الظاهر
 للاستحسان وهو العمل بالحقيقة مع الفساد الخفي وهو جعل غير

المقصود متساوياً للمقصود وهذا القدر في القياس وفي لمن لم له
 كافي لمن تأمله. وقدرية المستحسن بالقياس الخفي وعدم تقديرية
 سائر اقسام القياس يطليخ المنار وشروحه فصل لما فرغ
 من بيان القياس شرع في بيان الاجتهاد اذ لا عين للقياس بدون فقال
 الاجتهاد بذل النوع اى المجهود كما قرئ في شرايط الرواية في استخرج
 الاحكام من الأدلة الشرعية وشروطه اى شرط الاجتهاد ان
 يحوي المجتهد علم الكتاب بمغايه اللغوية والشرعية ووجوبه
 مثل الخاص والعام وسائر الاقسام ولا يشترط ضمها بل يكفي ان
 يكون غاملاً بما وقعها ويرجع اليها عند الحاجة لا الحفظ على القلب
 قيل المراد به ما يتعلق به الاحكام وذلك مقدار خمسائة آية.
 وعلم السنة بطرفها والمراد ايضا ما يتعلق به الاحكام ووجوب
 القياس مع شرايطه المذكورة فيما قبل وسلكه الاسامية يغالب
 الرأي اى حكم الاجتهاد ظني لا قطعي وان لم يكن المجتهد قد يحصى
 وقد يصيب ولكن في موضع الخلاف ولحد في التقديرات خلافاً لما قلناه
 اذ عند ثم كل مجتهد مصيب ولكن في بعض الخلاف متعدد والمختار
 عند ما لا المجتهد ان اخطأ يكون مصيباً ابتداءً ونحماً انتهاءً كمن
 امر بمعاملة بطلية من رضى عنه فخرج كل الجانب نكلاً واحداً منهم
 مصيب في الطلب لكن من وجد العزوف فهو مصيب ابتداءً ونحماً
 والباقي من مصيبيون ابتداءً وما ينفع على هذا البحث من عدم جواز
 تخصيص العلة ودفعها بقسمها يطلب المنار ولما بين الاجتهاد
 مع حكمه ناسب لتبيين حكم التعارض بين الأدلة غير واقع حقيقة

أي ملك المال وهو النصاب المغيث الناجي الزايد على قدر الحاجة والصوم
 أيام رمضان أي سبب وجوب الصوم شهر رمضان بدليل إضافة الصوم
 وتكرره بتكرره لأنه تعالى لما أخرج الليل عن حلية الصوم بقوله تعالى
 فالأن باشرؤهن وكلوا واشربوا الآية. بقي الأيام محال الصوم
 والفطر أي سبب وجوب صدقة الفطر رأس مئونة أي يقوم بكفايته
 وبلي عليه إلا أن إضافة إليه مخان لثمة شرط وجوبها كالحج والحج
 بسبب الله تعالى بدليل الإضافة والعشر والخراج أي سبب وجوبها
 فسبب العشر الأرض النامية تحصيلها أي الأرض التي فيها شيء من
 الزراعة حتى لا يجب إذا اضطلم الزرع آفة وهذا أيضا فيهما ويقال
 عشا الأرض وتكرر الوجوب بتكرر النماء بخلاف الخراج أو تعدد
 أي سبب الخراج الأرض النامية بالنماء التقديري وهو القلن من
 الزراعة وإن عدم زرعها والمعامات أي سبب شرعيتها توقف
 بقاء العالم المقدر بتقدير الله تعالى إلى يوم القيمة على تعالجي
 الناس أي تعاليمهم ببعض الأشياء التي يحتاجون إليها لأن بقاء
 العالم بقاء الإنسان وبقاؤه بالناسل بالآزديج وهو ما يحصل
 بالمال وهو بالمعامات والعقوبات ما تنسب إليه أي سبب كل
 منها شيء تنسب إليه تلك العقوبة من قبل العبد بيان لما هو سبب
 عقوبة القصاص وزنا بيان لما هو سبب التجميد والجلد المحققين
 وسرقة بيان لما هو سبب القطع والكفارات أي سبب كل منها
 أمر دأب بين الخطر والاباحة أي بيان أن يكون مباحا من وجوبه محظورا
 من وجه آخر يفي الكفارة دائرة بين العقوبة والعبادة أما معنى العبادة

فلا تها تها تها بالصوم. وأما معنى العقوبة فلا تها تها تها
 ابتداء بل وجبت جزاء على ارتكاب المحذور فوجب أن يكون سببها
 دأب بين الخطر والاباحة ليكون معنى العبادة مضافا إلى نصفه الآخر
 ومعنى العقوبة إلى نصفه الآخر كالأفطار عمد في رمضان فإنه
 مباح من حيث أنه تار في ما هو مأكول ومحذور من حيث أنه جنابة.
 على الصوم فيصير سببا للكفارة والقتل خطأ فإنه من حيث الصورة
 ربحي الحصيد وهو مباح وباعتبار ترك التثبث هو محذور لأنه مباح
 آدميا هذا الذي ذكره ميان الأسباب طريقة المتأخرين وأما
 المتقدمون من مشايخنا فقالوا سبب وجوب العبادة نعم الله تعالى
 علينا شكرها. فالإيمان وجب شكر النعمة الوجود في المفق.
 وحمل العقل والصلوة وجب شكر النعمة الاعناء السليمة وتسمو
 وجب شكر النعمة اعناء الشهوات والزكاة لنعمة المال والحج لنعمة
 البيت **فصل الرابع** فيما يتعلق به الأحكام الشرعية
 وأعلم أنه إذا تعلق شيء بشيء آخر فالشيء المتعلق أن كان داخل في
 الآخر فهو ركن والآخر أن كان مؤثرا فيه فعلة والآخر أن كان موصلا
 إليه في جملة فسبب والآخر أن توقف عليه وجوده فشرط والآخر
 أقل من أن يدل على وجوده فعلة وهو أي ما يتعلق به الأحكام.
 أربعة أقسام أيضا القسم الأول السبب وأعلم أن ما يرتب عليه
 الحكم أن كان شيئا لا يترك العقل تأييد ولا يكون يصنع المكلف كالحج
 للصلوة فيصنع باسم السبب. ولا يمكن يصنعه فإن كان العزم من
 وصفه فله الحكم كالبيع للملك فوطئة ويطلق عليه اسم السبب

بالعقل الفاضل كذا لا ينفذ منه وثانيهما أي النوع الثاني
 من اهلية الأداء اهلية كاملة تبتني على قدرة كاملة بحيث
 العقل والبدن الكاملين وهي التي يبتني عليها أوجب الأداء
 وتوجه الخطاب لأن الزام الأداء قبل الكمال حرجا والحرج ينبغي
 ظلم يمكن ادراكه كحال العقل لا بعد تجربة وتكليف عظيم أقام
 الشارع البلوغ الذي يعتدل لديه العقل مقام اعتدال العقل
 نسيروا بذكر قوله عليه الصلوة والسلام رفع القيام ثلاث
 الحديث والكراد الحساب وهو ما يكون بعد لزوم الأداء و
 مقترضا لهما أي الأمور المعترضة على الاهلية نوعا الأول
 سماوي وهو ما يقع بالاختيار المصد ولقد نسب إلى السماء
 لأنه خارج عن قدرة العبد فله على المكتسب لكونه الظهري
 العارضية وهو عرش الأول المستدرك في العوارض مع أنه
 ثابت بأصل الخلقة لأنه لا يدخل في ماهية الإنسان فكان أمرا
 غارضا في أول أحواله فانه عديم العقل كالمجنون بل أدنى
 خالاه منه فيوضع عنه ما يحتمل التقطع من حقوق الله تعالى
 كالصلوة والصوم وسائر العبادات والحدود والكفارات
 ولا يخرج من الميزان بالقتل بخلاف الكفر والرق فاذا عقل أي
 ظهر شيء من آثار العقل فقد أصاب ضربا أي نوطا من اهلية
 الأداء فلا يوضع عليه فرضية الإيمان لأنه لا يحتمل التقطع
 فان آمن كان فرضا لا نقلا وكذلك لا يلزمه الأداء حتى لو أسلم
 في صغر ولم يبد كلمة الشهادة بعد البلوغ لم يجعل مرتدا ولو كان

نفار

نفار لوجبا الأداء ثانيا وحاصل أحكامه أنه يوضع عنه المدة
 ويصح منه وله ما عهد فيه والثاني المجنون وهو أمة تحمل الدماغ
 وتبعث على الأقدام على ما يصاد مقتضي العقل من غير ضعف في
 الأعضاء وليسقط به كل العبادات لكن يقع إيمانه بقاء وإذا
 أسلمت أمرته عرضا لا شأوم على ولد وبصير مرتدا تبعا لأبويه
 ولا يصح إيمانه لعدم العقل وذلك لا يكون حرجا ولا يسقط ضمان
 المتلفات ووجوب الدية والأرش ونفقة المأكل لا يسقط
 عن الصبي والطلاق والعاق والهبه وهذا الشبهان المصغر شرع
 في حقه أن امتد لأبويه القضاء ولا ملحق بالنوم عند علمائنا
 الثلاثة فيلزمه القضاء وحدا لا امتداد في حق الصلح أن يزيد
 على يوم وليلة باعتبار الصلوة عند مخدوع يصي ما لم يصير
 الصلوات ستالا يسقط القضاء عنه وباعتبار الساعات
 عند أوفي الصوم استغراق الشهر المراد منه أيامه لأن دليل
 لا يصام فيه فلو افاق في يوم من رمضان في وقت السنة
 لرغم القضاء ولو افاق بعد لا يلزمه القضاء في الحقيقة
 والزكوة استغراق الحول وهو الأصح لأن الزكوة لا تدخل
 في هذا التكرار لا بدخول السنة الثانية وعند أبي يوسف
 أكثر الحول يقام مقام الكل تيسيرا والثالث العتة بعد
 البلوغ العتة آفة توجب خللا في العقل فيصير صاحبه
 مختلطا الكلام بعض كلامه يشبه المجانين وكذا ما يرامون
 فالمعتوق كالصبي العاقل في الأحكام أي كلها فيقع عباداته

